برنامج الأغذية العالمي
Programme Alimentaire Mondial
World Food Programme
Programa Mundial de Alimentos

المجلس التنفيذي
الدورة العادية الثالثة

روما، ٢٣ - ٢٠٠٠/١٠/٢٦

المشروعات المقدمة للمجلس التنفيذي ليجيزها

البند ٨ من جدول الأعمال

مقدمة للمجلس ليجيزها

A

Distribution: GENERAL
WFP/EB.3/2000/8-A
31 August 2000
ORIGINAL: ENGLISH

المشروع الإنمائي السودان ٦١٩٠

تقديم المساعدات للمدارس الابتدائية للبنين والبنات والمدارس الثانوية للبنات

متوسط عدد المستفيدين:	**٣٣٥ ٠٠٠ مستفيد**
السنة الأولى	**٣٠١ ٣١٠ مستفيدين**
	(الفتيات: ١٣٥ ٩٩٠، الفتيان: ١٦٥ ٣٢٠)
السنة الثانية	**٣٣٤ ٩٣٠ مستفيداً**
	(الفتيات: ١٥٦ ٤٠٠، الفتيان: ١٧٨ ٥٣٠)
السنة الثالثة	**٣٦٧ ٣٣٠ مستفيداً**
	(الفتيات: ١٧٩ ٨٥٠، الفتيان: ١٨٧ ٤٨٠)
مدة المشروع:	ثلاث سنوات

التكاليف (بدولار الولايات المتحدة الأمريكية)

تكاليف الأغذية التي يتحملها **البرنامج**:	١٠ ٤٨٦ ٨٢٠ دولاراً
مجموع التكاليف التي يتحملها **البرنامج**:	٢٠ ٣٦٣ ٧٠٦ دولارات
مجموع التكاليف التي تتحملها الحكومة:	٥ ٢٠٠ ٠٠٠ دولار
مجموع مساهمة المجتمعات المحلية:	١ ٥٠٠ ٠٠٠ دولار

طبعت هذه الوثيقة في عدد محدود من النسخ. يمكن الإطلاع على وثائق المجلس التنفيذي في صفحة برنامج الأغذية العالمي في شبكة انترنت على العنوان التالي: (http://www.wfp.org/eb_public/EB_Home.html)

مذكرة للمجلس التنفيذي

الوثيقة المرفقة مقدمة للمجلس التنفيذي ليجيزها

تدعو **الأمانة** أعضاء **المجلس** الذين يرغبون في إبداء بعض الملاحظات أو لديهم استفسارات تتعلق بمحتوى هذه الوثيقة الاتصال بموظفي برنامج الأغذية العالمي المذكورة أسماؤهم أدناه، ونرجو أن يتم الاتصال قبل ابتداء اجتماعات المجلس التنفيذي بفترة كافية.

مدير عمليات إقليم أفريقيا (OSA): محمد الزجاري رقم الهاتف: 066513-2201

رئيس المنطقة الأولى في إقليم أفريقيا: محمَّد شريف رقم الهاتف: 066513-2235

الرجاء الاتصال بمشرف وحدة التوزيع وخدمات الاجتماعات إن كانت لديكم استفسارات تتعلق بإرسال الوثائق المتعلقة بأعمال المجلس التنفيذي أو استلامها وذلك على الهاتف رقم: (066513-2328).

ملخـــص

السودان واحد من أقل البلدان نموا ويواجه مشكلة الفقر وصعوبة الحصول على الغذاء وعلى غيره مـــن الاحتياجـــات الأساسية، ولاسيما في المناطق الريفية. والولايات التي يوجه إليها برنامج الأغذية العالمي مساعداته من خـــلال هـــذا المشروع وهي ولايات شمال كردفان، وشمال دارفور، وغرب دارفور، وغرب كردفان، وولاية البحر الأحمر، وولاية كسلا، وهي من أفقر المناطق وأشدها معاناة من انعدام الأمن الغذائي. وسكان هذه الولايات– بالإضافة إلـــى الســـكان المتضررين من الحرب جنوب السودان – من أشد السكان ضعفا من الناحية التغذوية وبالتالي مـــن أكـــثرهم تعرضـــا للمخاطر. وغالبية التلاميذ في هذه المناطق لا يتوافر لهم سوى قدر محدود من الغذاء غير المتوازن (المكون في المقام الأول من الحبوب والخضر ومن قدر ضئيل من الخضر الطازجة أو الفواكه) وفي المناطق الريفية، يتعين على العديـد من هؤلاء التلاميذ قطع مسافات طويلة (بين ٢ و٨ كيلومترات) ليصلوا إلى مدارسهم. وعندما يتوجهون إلى مدارســـهم تكون عادة الوجبة التي تناولوها في الليلة السابقة هي آخر الوجبات التي تناولوها قبل مجيئهم، ولا يتنـــاولون عـــادة طوال اليوم أي طعام مشبع إلى أن يعودوا إلى منازلهم. وتعتبر نسبة القيد في المدارس الابتدائية فـــي هـــذه المنـــاطق ضعيفة للغاية، ولا سيما لدى الفتيات، حيث تصل إلى ٢٢ في المائة بالمقارنة إلى المتوسط الوطني الذي يصـــل إلـــى ٤٩,٨ في المائة. وبخلاف الاعتبارات الغذائية، من العوامل المهمة الأخرى التي تعوق القيد في المدارس والانتظام في الدراسة، ولا سيما لدى الفتيات، المصروفات الدراسية. فعلى الأسر تحمّل رسوم تعليم لكل تلميذ بخلاف المساهمة فـــي مختلف التكاليف المدرسية الأخرى. وهو ما يعتبر عادة عبئا يتجاوز قدرات الأسر الريفية العادية أو الأسر الحضريـــة الفقيرة.

وطبقا لقرار المجلس التنفيذي رقم ١٩٩٩/م ت–س/٢، يركز **البرنامج** أنشطته الإنمائية على أهداف خمسة. ويـــنـــدرج هذا المشروع تحت الهدف الثاني (تمكين الأسر الفقيرة من الاستثمار في رأس المـــال البشـــري مـــن خـــلال التعليـــم والتدريب). وسوف توفر معونة **البرنامج** الغذائية دعما تغذويا في شكل وجبات مدرسية للفتيات والفتيان الذين يترددون على المدارس الابتدائية النهارية وللفتيات في المدارس الابتدائية والثانوية الداخلية، مما سيساهم في تقويم الفارق بيـــن الجنسين في مجال التعليم.

وستستخدم الوجبة المدرسية لسد الجوع على المدى القصير وحافزاً لأولياء الأمور لإرسال أبنائهم إلى المدارس. كمـــا أنها ستعتبر بمثابة دخل إضافي غير مباشر لأسر التلاميذ. علاوة على ذلك، سيساهم المشروع في الترويج للتعليم بيـــن السكان البدو في بعض المناطق المختارة. ويبدو أن هدف الحكومة في ضمان توفير التعليم للجميع بحلول عـــام ٢٠٠٢ بعيد المنال نظرا لعدم قدرتها على تخصيص الاعتمادات المالية اللازمة للتعليم. ومع ذلك، تتخذ المجتمعـــات المحليـــة مبادرات وتبدى اهتماما رائعا بتوفير التعليم الابتدائي لأبنائها، علاوة على رغبتها في إتاحة فرص التعليم للبنات، ممـــا يحتاج إلى مساندة متواصلة. سيتطلب هذا المشروع الذي يمتـــد لثـــلاث ســـنوات أن يقـــدم البرنـــامج تمويـــلاً يبلـــغ ٧٠٦ ٣٦٣ ٢٠ دولارات تشمل أغذية بتكلفة ٨٢٠ ٤٨٦ ١٠ دولاراً.

مشـــروع القـــرار

قد يود المجلس التنفيذي أن يجيز المشروع السودان ٦١٩٩ "تقديم المساعدات للمدارس الابتدائية للبنين والمـــدارس الثانوية للبنات (الوثيقة WFP/EB.3/2000/8-A) في حدود الميزانية المقدمة في الملحقين الأول والثاني.

تحليل المشكلات

١- حقق السودان استقلاله في عام ١٩٥٦، وهو أكبر بلد في أفريقيا، ويبلغ تعداد سكانه ٣١ مليون نسمة. ومنذ ذلك التاريخ، لم يشهد البلد سوى ١١ سنة من السلام. وأودى النزاع المتواصل بحياة ١,٩ مليون شخص، وحوّل أربعة ملايين شخص آخر إلى نازحين، بالإضافة إلى ٥٠٠ ألف لاجئ. وقد تفاقمت الأوضاع أكثر فأكثر بسبب القحط، والفيضانات، والمجاعات، والفقر المدقع، والتدهور البيئي مما أدى إلى مزيد من النازحين. وكان للأعباء المالية للحرب الأهلية ولعواقبها الدولية تأثيرها السلبي على الاقتصاد، كما كانت عائقا أمام فرص التنمية. وانخفض العون المالي الخارجي من ٨٥٠ مليون دولار في المتوسط سنويا في أوائل التسعينات إلى ٧٤ مليون دولار لا غير في نهاية العقد. وتحولت غالبية المنح الثنائية تقريبا إلى مساعدات إنسانية.

٢- والسودان الذي يدخل في فئة أقل البلدان نموا احتل في تقرير التنمية البشرية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لعام ١٩٩٩ المرتبة الثانية والأربعين بعد المائة من بين ١٧٤ بلداً. أما معدل الوفيات بين الرضع فيصل إلى ٧٣ لكل ألف حالة في حين أن متوسط العمر المتوقع يصل إلى ٥٦ عاماً للنساء، و٥٣ عاماً للرجال. ووفقا لمسح للعمالة والهجرة أنجز عام ١٩٩٠، تعيش ٧٧,٥ في المائة من مجموع الأسر في السودان على حد الفقر أو دونه. ويتضح من مسح أجرى في عام ١٩٩٦ أن تأثير الفقر ازداد (٩٠,٥ في المائة). وحلّت دارفور محل كردفان كأفقر منطقة في شمال السودان حيث تعيش ٩٥ في المائة من الأسر تحت حد الفقر. وأوضح إحصاء للسكان أجرى في عام ١٩٩٣ أن ٢٢,٦ في المائة من مجموع الأسر في الشمال ترأسها النساء.

٣- ويواجه السودان مشكلات في الحصول على الغذاء وغيره من الاحتياجات الأساسية، ولا سيما في المناطق الريفية. ويقل مقدار الغذاء الذي يتناوله أكثر من ٣٠ في المائة من مجموع السكان كثيراً عن الحد الأدنى من الطاقة اللازمة. وأفقر المناطق وأشدها تأثرا من انعدام الأمن الغذائي هي المناطق الجنوبية، وولايات شمال دارفور، وغرب كردفان، وشمال كردفان، وولاية البحر الأحمر. أما أشد المجموعات ضعفا من الناحية الغذائية هم النازحون بسبب الحرب، وضحايا الجفاف، والبدو، وسكان المناطق الريفية النائية. وأثبت مسح أجرته مصلحة التغذية في عام ١٩٩٧ ارتفاع معدلات الوفيات بين الأطفال دون سن الخامسة: وأن نحو ٤٠ في المائة منهم يعانون من الإسهال، و٥٤ في المائة من الملاريا، ونحو ٥٣ في المائة من أمراض الجهاز التنفسي. واتضح أن الأمراض المسببة للهزال في المناطق الست المختارة يفوق المتوسط على المستوى الوطني.

٤- أما التعديل الذي أجرى على النظام الاتحادي المطبق في السودان منذ عام ١٩٩٤ والذي أدى إلى زيادة عدد الولايات من تسع إلى ٢٦ ولاية، فقد أسهم في إدخال تغييرات اقتصادية في الولايات وعلى أوضاعها المالية، وعمق التباين بينها، ولا سيما بين الولايات الغربية الفقيرة والولايات الثرية نسبيا الواقعة في الوسط وفي الشرق. ومنذ عام ١٩٩٦، توسع دور حكومة الولاية ليشمل تدريجيا مسئولية فرض الضرائب، وإدرار الدخل، وتوفير الخدمات الأساسية الاجتماعية كرعاية الصحة الأساسية والتعليم. وأدت هذه الإصلاحات بعيدة الأثر إلى تحويل العبء المالي للتعليم الأساسي عن كاهل الحكومة الاتحادية لتتحمله الولايات، ومجالس المحافظات والمجالس المحلية.

٥- ونظرا للتباين الكبير في الموارد المتوافرة، تمكنت بعض الولايات والمجالس المحلية من الوفاء بالتزاماتها المالية. في حين أن البعض الآخر ولا سيما في الجزء الغربي، يفتقر إلى الموارد لدرجة أنها تعجز عن دفع رواتب المدرسين الشهرية بانتظام. وأبلغت الحكومة بعثة **البرنامج** ومنظمة اليونسكو المكلفة بالتقدير في شهر نوفمبر/تشرين الثاني عام ١٩٩٩ بأن لديها برنامج لدعم هذه الولايات والمجالس ولكنها لم تتمكن من حشد الموارد اللازمة لتلبية احتياجاتها.

وعلاوة على ذلك أبلغت الحكومة البعثة أن الموارد الإضافية الناجمة عن صادرات النفط سوف تمكنها من زيادة ميزانيتها الإنمائية وبالتالي من إعادة تخصيص الموارد لأفقر الولايات.

٦- وتلتزم الحكومة بتوفير التعليم الأساسي العام لجميع الأطفال بين سن ٦ و١٣ سنة، كما أعلنت ذلك في الاستراتيجية الوطنية الشاملة لفترة السنوات العشر ١٩٩٢-٢٠٠٢. ومن المأمول تحقيق هذا الهدف بفضل التوسع في التعليم الأساسي السابق على المرحلة المدرسية والتعليم غير الرسمي. علاوة على ذلك، تهدف سياسة الحكومة إلى الاهتمام إلى أقصى حدّ بالمجموعات الضعيفة (الفتيات والبدو والنازحين والأطفال المعوقون). ومع ذلك، فبسبب العقبات الإنسانية والمالية، ستبقى هذه الأهداف العامة بعيدة المنال على الرغم من أنها تعكس طموحات الحكومة.

٧- وتبلغ النسبة الشاملة للالتحاق بالمدارس الابتدائية في الوقت الحاضر ٥٧ في المائة: ٤٩ في المائة للبنات و٦٥ في المائة للبنين. ومع ذلك، تسجل بعض الولايات، مثل ولاية البحر الأحمر، وشمال كردفان، وغرب كردفان، وشمال دارفور وغرب دارفور، نسبا شاملة تصل في المتوسط إلى ٣٠ في المائة. وتتراوح نسب التحاق الفتيات بالمدارس في هذه الولايات بين ٢٢ و٥٠ في المائة. والعامل الأساسي الذي يعوق التحاق الفتيات بالمدارس هو مصاريف التعليم، وموقف الآباء، وبعد المسافات، والعوامل الاجتماعية مثل الزواج المبكر.

٨- والولايات التي وقع عليها الاختيار لهذا المشروع من أشد الولايات حرمانا. فمرافق التعليم الأساسي العام على وشك الانهيار، نظرا لمعاناتها الشديدة في الماضي من قلة التمويل. ولاحظت البعثة المكلفة بالتقدير أن التزام المجتمعات المحلية بالتعليم ولا سيما تعليم الفتيات يعتبر مشجعا. وتتلقى المدارس دعما قويا من المجتمعات التي توفر لها المساعدات النقدية، والسلع أو الخدمات لمساندة المدرسين والمدارس. وهذه المجتمعات فقيرة للغاية بالفعل ومرهقة جدا. فهي إذن في حاجة إلى المعونة الخارجية لتمكينها من الإبقاء على أطفالها في المدارس.

٩- وقبل أن تغلق المدارس الابتدائية الداخلية في عام ١٩٩٥/١٩٩٦، كانت نسبة انخفاض معدلات قيد الفتيات في المدارس بين الصف الخامس والثامن، تصل إلى نحو ٢٥ في المائة. وارتفعت النسبة بعد ذلك في بعض المدارس لتصل إلى ٥٠ في المائة تقريبا. ويرجع الانخفاض الكبير في عدد الفتيان في ولاية البحر الأحمر، وفي غرب كردفان، وغرب دارفور إلى اضطرارهم إلى حل محل غيرهم من الذكور لفلاحة الأراضي والعناية بقطعان الماشية، أو للبحث عن فرص للعمل لإعالة أسرهم. وبالنظر إلى قرب هذه الولايات من مناطق النزاع، ترتفع فيها نسبة الذكور المطلوبين للتجنيد، مما يزيد من الضغط الواقع على الشباب لترك الدراسة والبدء في العمل.

١٠- ويقدر عدد أبناء البدو المقيدين في مدارس مناطق كردفان ودارفور بنحو ٠٠٠ ٢٢ تلميذ. ولا تمثل نسبة الفتيات من هذا العدد سوى ٣٤ في المائة. أما نسبة المواظبة على الدراسة بين أبناء البدو فتقل عن معدلات التردد على المدارس لمن هم في سنهم، نظرا لاضطرار أسرهم إلى الترحال بحثا عن المراعي والمياه، أو لأسباب أمنية. وترغب حكومة ولاية شمال دارفور في إنشاء مدارس داخلية أو استخدام المرافق الحالية لتمكين أبناء البدو من استكمال تعليمهم الابتدائي. وطلبت مساندة **البرنامج** لتقديم الوجبات لهؤلاء الأطفال.

١١- ولعبت معونة **البرنامج** دورا مهماً في تقويم التفاوت بين الجنسين. ففي إطار المشروع السودان ٥٣١ (التوسع الثالث) التغذية المدرسية، ارتفع عدد الفتيات من ٤٧٨ إلى ٥٢١ فتاة مما يمثل زيادة بنسبة ٩ في المائة خلال مدة المشروع أي ثلاث سنوات (١٩٩٦-١٩٩٩). والتزمت الحكومة بزيادة نسبة قيد الفتيات في المدارس. ونظمت وزارة التعليم حملات على مستوى الولاية، وعلى المستويين الإقليمي والمحلي لتعميق وعي السكان بأهمية التعليم وحثهم على قيد بناتهم في المدارس. وساهم **البرنامج** على نحو ملموس في هذا الجهد عن طريق تقديم الوجبات الغذائية للتخفيف من الجوع على المدى القصير، وبناء فصلين دراسيين ومراحيض في كل مدرسة من مدارس الفتيات المختارة التي يبلغ

عددها ٧٥ مدرسة. ومن المطلوب تقديم المزيد من المساعدات لمساندة قيد الفتيات في المدارس وتجنب انقطاعهن عن الدراسة بعد الصف الرابع. ولاحظت البعثة المكلفة بالتقدير أن توفير الوجبات المدرسية، والموارد المالية اللازمة لشراء مواد بناء المراحيض لمدارس الفتيات والمناصرة، – بالإضافة إلى الحافز القوي لدى الحكومة والمجتمع المحلي على تعليم الفتيات– كلها بواعث ملائمة على الترويج لتعليم الفتيات تغنى عن الحوافز الأخرى مثل الحصص الغذائية المنزلية المقصورة على الفتيات وحدهن.

١٢- وتلقى **البرنامج** طلبات من الحكومة ومن السلطات المحلية لمساندة تعليم الفتيات على نحو أكبر في المناطق ذات الطبيعة المحافظة والمحرومة عن طريق تقديم الدعم للمدارس الثانوية الداخلية المخصصة للفتيات. فالمدارس الثانوية في المناطق المختارة قليلة ويجب أن تتوافر فيها مرافق إيواء الأطفال القادمين من الريف والمنتشرين في هذه المناطق. ولوحظ أن أولياء الأمور على استعداد لإرسال بناتهم إلى المدارس الثانوية، بشرط أن يوفر لهن الأمن والحماية. علاوة على ذلك، فإن العديد من أولياء الأمور المقيمين في الريف والذين لا يتوافر لهم الغذاء، لا يرسلون أبنائهم إلى المدارس. وللترويج لمواصلة الفتيات للدراسة في المجتمعات المحلية المحرومة، أوصت البعثة المكلفة بالتقدير بأن يدعم **البرنامج** المدارس الثانوية الداخلية للفتيات على أساس تجريبي على أقل تقدير. ولا يهدف هذا المشروع المقترح إلى تشجيع الانخراط في المدارس فحسب وإنما أيضا إلى الحدّ من معدلات عدم المواظبة للفتيات والتي تزداد نسبيا في المراحل النهائية من الدراسة الابتدائية والثانوية.

معونات البرنامج السابقة

١٣- ترجع مشاركة **البرنامج** في المشروعات إلى عام ١٩٦٩، عند بدء تنفيذ المشروع السودان ٥٣١ – التغذية المدرسية، والذي قدم معونة غذائية بلغت قيمتها ٣٧,٦ مليون دولار. وتوسع المشروع في عام ١٩٧٦ (التوسع الأول)، وفي عام ١٩٨٩ (التوسع الثاني) وفي عام ١٩٩٦ (التوسع الثالث). وتراوح عدد المستفيدين بين ٠٠٠ ١٨٠ و٠٠٠ ٥٠٠. ويدعم هذا المشروع والتوسع الأول والثاني منه تلاميذ المدارس الداخلية والنهارية على حد سواء.

١٤- وأعيد تصميم التوسع الثالث للتركيز على المدارس الابتدائية مع التشديد بصفة خاصة على تعليم الفتيات في أشد المناطق فقرا وأكثرها تعرضا لانعدام الأمن الغذائي. وكانت أهدافه الرئيسية هي المساهمة في رفع معدلات المواظبة في المدارس الابتدائية والمحافظة عليها ولا سيما بين الفتيات، وتحسين قدرة التلاميذ من الجنسين على التركيز عن طريق التخفيف من حدة الجوع على المدى القصير، والمساعدة على تقويم التفاوت بين الجنسين عن طريق تحسين المرافق المدرسية المخصصة للفتيات. وبدأ المشروع عام ١٩٩٦ وشمل في المتوسط ٠٠٠ ٢٣٠ تلميذ في ١٢ محافظة في خمس ولايات في مناطق كردفان ودارفور، وفي ولاية البحر الأحمر. وقد ساهم المشروع بصورة ملموسة في زيادة معدلات التحاق الأطفال في سن الدراسة بالمدارس في المناطق المختارة. ومنذ بدايات المشروع في عام ١٩٩٦/١٩٩٧ إلى عام ١٩٩٩/٢٠٠٠، ازدادت نسب المواظبة المدرسية للبنات بنسبة ١١٧ في المائة وبنسبة ٦٨ في المائة للبنين، وارتفعت بذلك نسبة البنات إلى البنين من ٣٨ إلى ٤٤ في المائة.

١٥- وكان لتوفير الوجبات المدرسية، وبناء الفصول الدراسية والمراحيض للفتيات بمساندة من **البرنامج**، ولحملات التوعية التي نظمتها السلطات المحلية التابعة لوزارة التعليم والموجهة إلى المجتمعات المحلية، تأثيرات إيجابية للغاية على تعليم الفتيات تمثلت في مضاعفة معدلات التحاقهن بالمدارس في المناطق المختارة. وازدادت هذه المعدلات بالفعل من ٦٠١ ٨٤ تلميذة في العام ١٩٩٦/١٩٩٧ إلى ٤٥٦ ١٨٣ في العام ١٩٩٩/٢٠٠٠. نتيجة لهذه الأعداد الجديدة التي

التحقت بالمدارس ضاقت الفجوة بين الجنسين، وانخفضت نسبة انقطاع الفتيات عن الدراسة إلى ٣٨ في المائة بعد أن كانت ٧١ في المائة.

١٦- ويهدف **البرنامج** من الوجبات التي يقدمها إلى ضمان توفير الغذاء لجميع الأطفال المشتركين في الدراسة في المحافظات المختارة، مما يعزز قدراتهم على التعلم ويمكنهم من المشاركة في الأنشطة المدرسية. كما أن هذه الوجبات تساعد في بعض الحالات على تخفيف العبء الاقتصادي الواقع على كاهل أولياء الأمور. وبالأسعار المحلية، تقدر قيمة تشكيلة الأغذية اليومية بمبلغ ٥٣,٣ دينار سوداني (٠,٣٤ دولار) لكل تلميذ، مما يمثل دخلا إضافيا شهريا لأسر التلاميذ يقدر بمبلغ ١ ٣٣٣ ديناراً سودانياً (٨,٥٠ دولار أمريكي) وحتى يوم ١٩٩٩/٩/٣٠، وردّ **البرنامج** ١٩ ٢٥٨ طنا من السلع الغذائية أي ٦٩,٨ في المائة من التزاماته. كما وفّر **البرنامج** الموارد المالية اللازمة لشراء مواد البناء اللازمة لإصلاح وبناء ٧٥ فصلا دراسيا ومراحيض لمدارس الفتيات. كما قدم **البرنامج** بالإضافة إلى ما سبق ٥ سيارات لوزارة التعليم لدعم أنشطة رصد المشروع وتنفيذه. وعلاوة على ذلك قدم **البرنامج** الأدوات والأواني اللازمة للمطابخ المدرسية وتقدر قيمتها بمبلغ ١٠٠ ٠٠٠ دولار.

أهداف المشروع ونتائجه

الهدف على المدى البعيد

١٧- هدف المشروع على المدى البعيد هو مساندة سياسات الحكومة في مجال التعليم وجهود المجتمعات المحلية لتحسين الأمن الغذائي وجودة تعليم تلاميذ المرحلتين الابتدائية والثانوية ولا سيما الفتيات والنهوض بمستواه.

⇦ *الأهداف العاجلة*

١٨- أهداف المشروع العاجلة هي:

- تحسين الأمن الغذائي والمساعدة على التغلب على الجوع على المدى القصير ولا سيما للفتيات والفتيان الملتحقين بالمدارس الابتدائية، والفتيات الريفيات الملتحقات بالمدارس الثانوية الداخلية، مما يحسن قدراتهم على التركيز وعلى استيعاب المعلومات؛
- المشاركة في الجهود الهادفة إلى تحسين معدلات الالتحاق بالمدارس الابتدائية والثانوية وتثبيتها؛
- المساهمة في تقويم التفاوت بين الجنسين عن طريق اختيار مناطق تكون فيها نسبة التحاق الفتيات بالمدارس ضعيفة؛ وبمساعدة جميع الفتيات في المدارس الابتدائية والثانوية الداخلية الواقعة في المناطق المختارة عن الترويج لمناصرة تعليم الفتيات ولا سيما في ولاية البحر الأحمر؛
- المشاركة في الجهود التي تهدف إلى النهوض بالتعليم بين المجموعات السكانية البدوية، ولا سيما في شمال دارفور.

⇦ *النتائج*

١٩- ستكون نتائج المشروع كالتالي:

- سيتلقى نحو ٣٠٠ ٣٠١ طفل في الصف الأول، و٩٠٠ ٣٣٤ في الصف الثاني، و٣٠٠ ٣٦٧ في الصف الثالث من المدارس الابتدائية، وجبات غذائية، تستخدم لإعداد وجبة الإفطار؛
- سيتلقى نحو ٥٠٠ ٢٦ طفل سنويا، أغلبهم من الفتيات وبعض أبناء البدو في المدارس الابتدائية والثانوية الداخلية، حصة غذائية لإعداد وجبتين يوميا؛
- من المتوقع أن يرتفع عدد الفتيات الملتحقات بالمدارس من ٩٩٠ ١٣٥ تلميذة إلى نحو ٨٥٠ ١٧٩ تلميذة خلال مدة المشروع. ومن المتوقع أن يرتفع عدد الفتيان من ٢٣٠ ١٦٥ تلميذاً إلى ٤٨٠ ١٨٧ تلميذاً. ومن المنتظر أن ترتفع نسبة الفتيات إلى الفتيان من ٤٤ إلى ٤٩ في المائة.

دور المعونة الغذائية وأشكالها

الوظائف

٢٠- سيقدم **البرنامج** دعما غذائيا في شكل وجبات مدرسية للفتيات والفتيان في المدارس الابتدائية النهارية وللفتيات في المدارس الابتدائية والثانوية الداخلية. وستستخدم هذه الوجبات: (أ) دعماً غذائياً للتغلب على الجوع قصير الأمد؛ (ب) حافزاً لأولياء الأمور لإرسال أبنائهم إلى المدرسة؛ (ج) دخلاً إضافياً غير مباشر لأسر الأطفال.

تبرير الإسهامات الغذائية والسلعية

٢١- يرتكز اختيار تشكيلة الأغذية على ضرورة توفير الحافز الملائم، وفي نفس الوقت مراعاة العادات الغذائية المحلية. وسيتلقى المستفيدون وجبات مطهية لمدة ٢٠٠ يوم تقريبا خلال السنة الدراسية. وهي حصص فردية يومية مكونة من ١٥٠ غراما من الحبوب، و٤٠ غراماً من البسلة، و٢٠ غراماً من الزيت النباتي المقوى بفيتامين (أ)، و٣ غرامات من الملح المزود باليود للمدارس النهارية. ووجبة يومية مكونة من ٤٠٠ غرام من الحبوب و٤٠ غراماً من البسلة و٣٠ غراماً من الزيت النباتي المقوى بفيتامين (أ) و٥ غرامات من الملح المزود باليود للمدارس الداخلية ويقدم **البرنامج** الزيت النباتي المقوى بفيتامين (أ) نظرا لما اتضح من أن سكان المناطق التي يشملها المشروع يعوزهم فيتامين (أ) نظرا للقدر المحدود من الفاكهة والخضر الذي يتناولونه.

٢٢- والقيمة الغذائية لهذه الوجبات هي: ٧٨٠ سعرا حراريا، و٢٤ غراما من البروتين، و٢٥ غراما من الدهون للمدارس النهارية، و ٧٠٠ ١سعر حراري؛ ٥٢,٨ غرام من البروتين و٣٧,٦ غرام من الدهون للمدارس الداخلية. وتوفر الحصة المدرسية اليومية ٣١ في المائة من الطاقة اليومية المطلوبة للأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين ٦ سنوات و١٣ سنة، و٦٧ في المائة من البروتين المطلوب (نسبة ٨٥ في المائة منه قابلة للهضم). وستزود حصة **البرنامج** اليومية بالخضر المحلية، مثل البامية، التي من المتوقع أن تقدم ثلاث مرات أسبوعيا.

٢٣- وتوفر الحصة المدرسية اليومية للفتيات في المدارس الداخلية (وجبتان) ٧٠ في المائة من الطاقة اليومية اللازمة و١٠٠ في المائة من البروتين. ومن المتوقع توفير ذلك بفضل وجبة من الخضر ثلاث مرات أسبوعيا ستسهم في تقديمها المجالس المحلية، واللجان الشعبية وروابط أولياء الأمور.

استراتيجية المشروع

استراتيجية التنفيذ

٢٤- على حكومات الولايات، كما هو محدد في النظام الاتحادي الجديد لعام ١٩٩٤، دعم قطاع التعليم في الولاية. وتتضمن المسؤوليات في هذا الشأن، تمويل التعليم الأساسي، بما في ذلك دفع أجور المدرسين. ومن المتوقع أن يتواصل إسهام المجتمعات المحلية باعتباره العنصر الأساسي في تنفيذ المشروع. وتنقسم المجتمعات المحلية على مستوى القرى والمدرسة إلى لجان شعبية ولجان آباء. وتساهم في المصاريف المدرسية وفي تقديم هبات لأغراض خاصة، بما يغطى تقريبا جميع تكاليف المدرسة باستثناء أجور المدرسين، والكتب المدرسية، وأغذية **البرنامج**. ويشمل إسهامها أيضا صيانة المرافق المدرسية (وهي عادة حالات البناء)، وشراء المواد المدرسية، واستكمال أجور المدرسين، وتوريد الأغذية الإضافية والتوابل للوجبات المدرسية ودفع أجور الطباخين. والدور الحيوي الذي تضطلع به المجتمعات المحلية جعل منها شريكا أساسيا ومشاركا في تمويل المشروعات التي يدعمها **البرنامج**. ويعتبر ذلك أساسا متينا لاستدامة المشروع على المدى البعيد.

معايير الاختيار

٢٥- سيركز المشروع على المناطق الجغرافية التي تعاني من عجز مزمن في الغذاء كما حددتها وحدة تحليل هشاشة الأوضاع ووضع خرائطها التابعة للمكتب القطري. وسيوجه الدعم المقدم من **البرنامج** لصالح أشد مجموعات المستفيدين ضعفا. وتم وضع المعايير التالية لاختيار هذه المجموعات:

- مستويات عالية من انعدام الأمن الغذائي المزمن ومن سوء التغذية؛
- انخفاض معدلات التحاق الفتيات بالمدارس أقل من ٤٠ في المائة؛
- أبناء أسر البدو المترددين على المدارس الابتدائية الداخلية (حتى الصف الثامن) في المناطق المختارة.

٢٦- وحدّد **البرنامج** ٦ ولايات و١٦ محافظة لتلقى معونته، على أساس معايير الاختيار المذكورة أعلاه.

الولاية	المحافظات
البحر الأحمر	طوكر، سنكات، حلايب، ريف بورسودان
شمال كردفان	سودرى، بارا، أم روابة
غرب كردفان	النهود، أبيي، السلام، الفولة
شمال دارفور	الفاشر، كتم، أم كدادة
غرب دارفور	الجنينة
كسلا	همشكوريب

النقل والإمداد

٢٧- تأتي السلع من مصدرين رئيسيين اثنين. الأول عبر البحار (مثل الهبات العينية، وفي الدرجة الأولى البقول، والزيت، وعند الحاجة الملح المزود باليود) وتفرغ في بور سودان. أما المصدر الثاني فيتمثل في المشتريات المحلية وفي الدرجة الأولى الحبوب (الذرة الرفيعة والدخن).

٢٨- وسيكون مكتب **البرنامج** القطري مسؤولا عن نقل السلع في المراحل الأولى من بور سودان فيما يتعلق بالسلع المستوردة ومن كوستى، والقضارف، والفاشر وغيرها فيما يتعلق بفائض إنتاج هذه المناطق من السلع المشتراة محليا، وحتى مخازن المشروع في الولايات المختلفة بالإضافة إلى إدارة المخازن المركزية في بور سودان أو في نقاط الشراء المحلية، وذلك بالتعاون مع السلطات المسؤولة عن إدارة المشروع.

٢٩- ستتولى وزارة التربية والتعليم الحصول على كافة الإعفاءات والاستثناءات المطلوبة بما يضمن الإفراج عن السلع الغذائية في الوقت المناسب وتوريدها إلى الولايات. وسيحول **البرنامج** حق ملكية السلع الغذائية إلى وزارة التربية والتعليم حال وصولها إلى مخازن الولاية بحيث يصبح من مسؤولية وزارة التربية والتعليم نقلها من هذه النقاط إلى المحافظات وفي النهاية إلى المدارس.

٣٠- وسيساهم **البرنامج** بنسبة ٧٥ في المائة في تكاليف النقل البري والتخزين والمناولة، وهي تشمل إجمالي تكاليف المناولة والتخزين من ميناء التفريغ أو من نقاط التوريد المحلية والنقل إلى الولايات. وسيصل مبلغ الدعم المقدم للنقل الداخلي، والتخزين، والمناولة حتى ١١٧ دولارا للطن الواحد. وستتحمل الحكومة الاتحادية ٢٥ في المائة من هذه التكاليف، أي النسبة المتبقية، وهي تغطى في الأغلب مصاريف النقل من مخازن الولاية إلى المدارس.

الإنهاء التدريجي للمشروع

٣١- ستظل الحكومة ملتزمة بتوفير التعليم الأساسي العام إلى جميع الأطفال بين سن ٦ سنوات و١٣ سنة. عن طريق التوسع في التعليم الأساسي، والسابق على المرحلة المدرسية، والتعليم غير الرسمي. علاوة على ذلك، تنص سياسة الحكومة على ضمان الفرص المتساوية في التعليم للجميع مع الاهتمام على نحو خاص بأشد المجموعات السكانية ضعفا المتمثلة في الفتيات والبدو والنازحين والأطفال المعوقين.

٣٢- وتعتبر الولايات المختارة من أشد الولايات حرمانا ومن التي تعاني خدمات التعليم الأساسي فيها بشكل عام من عجز في التمويل. وبالرغم من مواردها الشحيحة، يعتبر التزام المجتمعات المحلية بالتعليم، ولا سيما للفتيات، أساسا متينا لاستدامة المشروع على المدى البعيد. وتتحمل المجتمعات المحلية التي تقدم الموارد المالية والسلع والخدمات جزءا ملحوظا من العبء المالي الواقع على المدارس.

المستفيدون والفوائد

٣٣- تمثل الفتيات والفتيان الملتحقين بالمدارس الابتدائية والثانوية في المناط المختارة أول المستفيدين مباشرة من معونة **البرنامج**. وستتلقى جميع المدارس الابتدائية النهارية والداخلية، وجميع المدارس الثانوية الداخلية للفتيات في المحافظات المختارة المساعدات الضرورية. وتقدر أعداد المستفيدين المباشرين في السنة الأولى بنحو ٣١٠ ٣٠١ مستفيدين، وفي السنة الثانية بحوالي ٩٣٠ ٣٣٤ مستفيدا، وفي السنة الثالثة للمشروع بزهاء ٣٣٠ ٣٦٧ مستفيداً. ومن المتوقع أن يرتفع عدد النساء المستفيدات من ٩٩٠ ١٣٥ مستفيدة إلى نحو ٨٥٠ ١٧٩ مستفيدة خلال مدة المشروع

المحددة بثلاث سنوات. وخلال المدة نفسها من المتوقع أن يرتفع عدد المستفيدين من الذكور من ٢٣٠ ١٦٥ مستفيدة إلى ٤٨٠ ١٨٧ مستفيداً. وسوف يستفيد جميع السكان في المقاطعات المختارة بطريقة غير مباشرة من المشروع.

٣٤- ومن الفوائد المسبقة لأنشطة المشروع تحسن الأمن الغذائي ومستوى التعليم بين المجموعات السكانية المختارة. كما ستنتفع أيضا الفتيات الملتحقات بالمدارس التي يساندها **البرنامج** من تحسن مستوى مرافق الإصحاح وقواعد الصحة العامة. ومن المتوقع أيضا أن تجتذب حملات المناصرة التي يدعمها **البرنامج** المزيد من الفتيات للالتحاق بالمدارس في ولاية البحر الأحمر.

آثار المشروع المتوقعة على النساء

٣٥- سيساند المشروع التعليم الابتدائي في الولايات والمقاطعات حيث تعتبر معدلات التحاق الفتيات بالمدارس متدنية نسبيا. كما أنه سيساعد على زيادة معدلات التحاق الفتيات بالمدارس الابتدائية وزيادة معدلات المواظبة، ويحد، في نفس الوقت، من عدد اللواتي يتركن الدراسة. وبفضل المساعدة التي سيقدمها المشروع للمدارس الثانوية الداخلية، ستتاح للفتيات من المناطق الريفية وللمجموعات السكانية البدوية فرص استكمال تعليمهم الابتدائي. وسيساهم ذلك في المقابل في تقويم التفاوت بين الجنسين الملاحظ بين المناطق الحضرية والريفية. وسينهض المشروع بمستوى تعليم الفتيات بعد مرحلة الدراسة الابتدائية، وبذلك تتاح لهن فرص أفضل مع تحسن وضعهن الاجتماعي داخل مجتمعاتهن. علاوة على ذلك، سيعزز المشروع مشاركة المرأة في اللجان الشعبية وروابط أولياء الأمور بفضل أنشطة المساندة والتدريب على مفهوم تمايز الجنسين.

دعم المشروع

٣٦- ستضطلع وزارة المالية والاقتصاد الوطني بالمسؤولية الشاملة لتنسيق المشروع ولتوجيه السياسات. وستعتبر وزارة التربية والتعليم الاتحادية مسؤولة عن التنفيذ الفعلي من خلال هيئاتها اللامركزية وهي وزارة التربية والتعليم في الولايات ومصالح التعليم في المحافظات والمناطق. وستقوم اللجان الشعبية وروابط أولياء الأمور بدور حيوي لتنفيذ المشروع على مستوى القرى والمدارس. وستكون مسؤولة بالاشتراك مع مديري المدارس عن تنظيم الوجبات المدرسية، وحشد الموارد المحلية من أجل إعداد الوجبات، ودفع أجور الطباخين، وتوفير الأغذية التكميلية والتوابل، والبدء- كلما كان ذلك متاحا في أنشطة العناية بالحدائق المدرسية. كما ستساهم هذه اللجان أيضا في معظم تكاليف تشغيل المدارس.

٣٧- وستتولى وحدة لإدارة المشروع، يرأسها مدير وطني للمشروع يتبع وزارة التربية والتعليم الاتحادية، مسؤولية الإشراف العام، ورصد المشروع وإعداد التقارير على المستوى الوطني. وستعمل وحدة إدارة المشروع على المستوى الاتحادي، وعلى مستوى الولايات والمحافظات. أما على مستوى الولايات فسينشأ مكتب للتغذية المدرسية يرأسه مدير عام للتعليم. ويساعده مفتشون يقومون بزيارة المقاطعات والمدارس لرصد المشروع والإبلاغ.

٣٨- أما على مستوى المقاطعات، فسوف يعمل موظف واحد أو موظفين اثنين تحت إشراف مدير التعليم بالمحافظة وموظف التغذية المدرسية التابع للولاية. وعلى مستوى المدارس سيكون مدير المدرسة مسؤولا عن تنفيذ المشروع. وسيشرف المدرس المسؤول عن الاقتصاد المنزلي، والتغذية، وقواعد الصحة على إعداد الوجبات للأطفال. وبرغم أن الطباخين مسؤولون عن إعداد الوجبات، إلا أن المدارس ستشجع على إنشاء لجان للأغذية من التلاميذ للمشاركة بالتناوب في إعداد وتقديم الوجبات. وسوف يتمكن التلاميذ بذلك من تلقي دروس عملية في الصحة الغذائية والتغذوية.

٣٩- وسيعزز المشروع شراكته مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى العاملة في قطاع التعليم أي منظمة اليونيسيف ومنظمة الصحة العالمية. وبالنظر إلى العقبات المالية الحادة التي تواجه الولايات والحكومات المحلية وبالنظر إلى وضع السودان كبلد من أقل البلدان نموا، سيساهم **البرنامج** بنسبة ٧٥ في المائة في تكاليف النقل البري والتخزين والمناولة بحد أقصى مقداره ١١٧ دولارا للطن. أما الرصيد الباقي وقدره ٢٥ في المائة فستتحمله الحكومة الاتحادية.

الرصد والتقييم

٤٠- يوجد بالفعل نظام للرصد والتقييم أنشئ في إطار المشروع الجاري السودان – ٥١٣ (التوسع الثالث). ويتتبع النظام مسار إسهامات المشروع فيما يتعلق بحركة الأغذية واستخدام الأموال المخصصة لمدارس البنات. ويجمع المشروع أيضا البيانات المتعلقة بمعدلات الالتحاق بالمدرس والانقطاع ولكن ليس بطريقة منتظمة يمكن التعويل عليها. والمجال متسع لتحسين قدرة المشروع على رصد التقدم المنجز في تنفيذ أهدافه وأغراضه المعلنة. وستكون وحدة إدارة المشروع مسؤولة ، بمساعدة إدارة التخطيط التابعة لوزارة التربية والتعليم الاتحادية ومكتب **البرنامج** في السودان، تبعا للحاجة، عن الرصد الشامل للمشروع وعن استخدام أغذية **البرنامج** وإعداد التقارير اللازمة. ومن المقترح أن يخصص **البرنامج** ٥٠ ٠٠٠ دولار لإنشاء نظام للتقييم الجاري يشمل أيضا تدريب موظفي المشروع.

٤١- وسيتم جمع البيانات التالية كل سنة أشهر لرصد التقدم المحرز في تحقيق أهداف المشروع المعلنة.

- عدد روابط أولياء الأمور المشكلة والعاملة بالفعل؛
- عدد النساء والرجال المشاركين في روابط أولياء الأمور؛
- عدد اللجان الشعبية المشكلة والعاملة بالفعل؛
- عدد النساء والرجال المشاركين في اللجان الشعبية؛
- عدد الفتيات والفتيان المقيدين بالمدارس تبعا للصف، ونوع المدرسة (ابتدائية، ثانوية، نهارية، داخلية)؛
- عدد الفتيات والفتيان المنتظمين في المدرسة تبعا للصف ونوع المدرسة؛
- عدد الفتيات والفتيان المنقطعين عن الدراسة تبعا للصف ونوع المدرسة؛
- عدد الفتيات والفتيان الذين يعيدون نفس الفصل تبعا للصف ونوع المدرسة؛
- عدد الفتيات والفتيان الذي يتجاوزون الصف السابع إلى الصف الثامن تبعا للصف ونوع المدرسة؛
- عدد مجموعات التوعية المشكلة على مستوى المجتمعات المحلية والعاملة في ولاية البحر الأحمر؛
- عدد الرجال والنساء المشاركين في مجموعات التوعية؛
- مدى تأثير حملات التوعية على تعليم الفتيات؛
- مقدار المساهمة النقدية والعينية للحكومة والمجتمعات المحلية في تنفيذ المشروع.

جدوى المشروع

الجدوى الفنية

٤٢- تأكدت الجدوى الفنية للمشروع المقترح من تقرير بعثة التقدير في عام ١٩٩٩. وسيعتمد المشروع أساسا على الخبرة المكتسبة والدروس المستفادة من المشروع الجاري السودان ٥٣١ (التوسع الثالث) ومن مراحله السابقة. وفي إطار المرحلة الحالية، وبفضل المساندة المادية والمالية المقدمة من **البرنامج**، تم تعزيز القدرة المحلية على إدارة المشروع في كل ما يتصل بالتدريب على إدارة التغذية المدرسية، والنقل والإمداد، ومراعاة المساواة بين الجنسين.

الجدوى الاجتماعية

٤٣- على الرغم من أن الفقر ما زال من العوامل المثبطة، إلا أن مستوى وعي المجتمعات المحلية فيما يتصل بتعليم الفتيات يعتبر بالفعل مشجعا، ولا سيما في الولايات الغربية. ومن الواضح أنه طرأ تحول إيجابي على موقف سكان الريف تجاه تعليم الفتيات منذ الاستعراض الرسمي للمرحلة الأخيرة من المشروع، بعد التغلب بعض الشيء على العقبات الاجتماعية والثقافية مثل الزواج المبكر.

٤٤- ونظمت الولايات والحكومات المحلية بالفعل حملات فعّالة للتوعية بأهمية تعليم الفتيات ساندتها وزارة التربية والتعليم الاتحادية. ومن المحتمل أن ترتفع معدلات الالتحاق بالمدارس وخاصة الفتيات خلال فترة تنفيذ المشروع المقترح، مع التركيز على أشد المناطق عوزا. ومن المقترح إدراج مبلغ متواضع في حدود ٠٠٠ ٧٥ دولار مقدم من **البرنامج** لمساندة أنشطة مناصرة تعليم الفتيات في ولاية البحر الأحمر، وإن أمكن في المناطق البدوية الواقعة شمالي دارفور لتعميق وعي السكان إلى مدى أبعد. وستستخدم هذه الأموال لدعم حملات الحكومات المحلية للترويج لتعليم الفتيات، ولتصميم ملصقات تعرض في المدارس وفي القرى المعنية وتنشر من خلال وسائط الإعلام، ولا سيما الإذاعة المحلية.

٤٥- ويعتبر المشروع بمثابة شراكة عريضة بين **البرنامج**، والحكومة، والمجتمعات المحلية، مع تباين مستوى الدعم المقدم من الحكومة على مختلف المستويات ومن المجتمعات المحلية. وسوف تتدعم هذه الشراكة وتقوى بفضل أنشطة الرصد والإشراف المعززة التي يقوم بها **البرنامج** في الولايات المختارة.

استمرارية المشروع

٤٦- ترتكز استمرارية المشروع بشكل كبير على دوافع المجتمعات المحلية والتزامها بالمساهمة في تكاليف التعليم الأساسي بالإضافة إلى مساندة الحكومة. ففي الولايات الغربية، تستقطع المجموعات المحلية من مواردها الشحيحة أكثر من ٧٠ في المائة من التكاليف المدرسية، بما في ذلك الزي المدرسي الموحد، والأدوات الكتابية، والكتب الدراسية، وإمدادات المياه، وحطب الوقود، وأجور الطباخين، والتوابل، وفي بعض الحالات، تكاليف نقل أغذية **البرنامج** من مخازن الولاية إلى المدارس. وفي ولاية البحر الأحمر، تتقاسم هذه التكاليف الحكومات المحلية والمجتمعات. وقد تحقق تقدم ملموس في ضمان استمرارية المشروع على المدى البعيد. ولا شك أن المجتمعات المحلية والحكومة في حاجة إلى المساندة الخارجية لاستكمال جهودهما في هذا الشأن.

المخاطر

٤٧- ***القيود المالية.*** قد تواجه الولايات المحافظات الغربية ذات الموارد الشحيحة صعوبات لحشد الموارد اللازمة لمواجهة التزاماتها المالية خاصة وأن الحكومة الاتحادية قد لا توفر لها الاعتمادات المالية أو تأمر بصرفها. وكثيرا ما تضطر روابط أولياء الأمور، بالرغم من مواردها المحدودة، إلى تحمل، ولو جزئياً، قدراً من العبء المالي. وسوف يتولى **البرنامج** رصد مساهمات الحكومات والمجتمعات المحلية النقدية والعينية المقدمة إلى المشروع.

٤٨- ***دورة تغيير العاملين في المشروع.*** تكرر تغيير العاملين في إدارة المشروع خلال السنوات الأخيرة، وعلى وجه خاص المدير الوطني للمشروع من وزارة التربية والتعليم الاتحادية. وترتبت على ذلك نتائج سلبية على فعالية إدارة المشروع. وسوف تعالج هذه المسألة في خطة العمليات.

العوامل المثبطة والإحلال والاتكالية

٤٩- ستصل توريدات **البرنامج** السنوية تنفيذا للمشروع إلى نحو ١٥٦ ١٢ طنا من الذرة الرفيعة أو الدخن، و٤٧٠ ١ طنا من الزيت النباتي المقوى بفيتامين (أ)، و٢١٩ ٢ طنا من البقول، و٢٢٧ طنا من الملح المزود باليود. وتمثل كميات البقول الموردة بموجب المشروع جزءا ضئيلاً من متوسط الإنتاج السنوي ومن متوسط الواردات السنوية. وبالمثل لا يمثل الزيت النباتي سوى جزء لا يذكر من متوسط الإنتاج والواردات السنوية. ومن المحتمل أن تشترى كميات الذرة الرفيعة أو الدخن محليا من فوائض المناطق المنتجة مما سيشجع الإنتاج المحلي لهذه الأغذية الأساسية وتسويقها.

٥٠- ومن المتوقع إذن أن تساهم إمدادات **البرنامج** الغذائية في تحسين الاستهلاك الغذائي للمستفيدين وألا تؤثر بشكل معاكس على الإنتاج المحلي وعلى التجارة نتيجة لتنفيذ المشروع بسبب الكميات الضئيلة نسبيا الموردة من **البرنامج**.

ميزانية المشروع

٥١- سيقدم **البرنامج** ٤٦٧ ٣٦ طنا من الذرة الرفيعة أو الدخن، و٦٥٧ ٦ طنا من البقول، و٤١٢ ٤ طنا من الزيت النباتي المقوى بفيتامين (أ) و٦٨٢ طنا من الملح المزود باليود، وذلك على فترة ثلاث سنوات. ويبلغ مجموع التكاليف المباشرة التنفيذية ١٧,٨ مليون دولار. وتصل تكاليف الدعم المباشر إلى ١،١ مليون دولار. أما تكاليف الدعم غير المباشر فتبلغ ١,٤٧ مليون دولار. ويبلغ مجموع التكاليف التي يتحملها **البرنامج** ٢٠,٣٦ مليون دولار. وتقدر مساهمات الحكومة بمبلغ ٥,٢ مليون دولار ومساهمات المجتمعات المحلية بمبلغ ١,٥ مليون دولار. وتفصيلات هذه المبالغ موضحة في الملحقين الأول والثاني.

التنسيق والتشاور

٥٢- أعد صياغة المشروع المقترح المكتب القطري بالتشاور مع وزارة التربية والتعليم سواء على المستوى الاتحادي أو على مستوى الولايات، ومع سلطات إدارة المشروع: السودان ٥٣١ (التوسع الثالث). وجرى تقديره بواسطة بعثة يرأسها موظف من مقر **البرنامج** بمشاركة منظمة اليونسكو. وكما تم توضيح ذلك في الفقرة الأولي، تضاءلت المعونة الإنمائية الخارجية المقدمة إلى السودان في السنوات الأخيرة. وبخلاف ما يقدمه **البرنامج** تجئ في المقام الأول المساعدات المقدمة للتعليم الأساسي من منظمة اليونيسيف وبدرجة أقل من منظمة الصحة العالمية.

٥٣- وتساند منظمة اليونيسيف التعليم الأساسي في مجال تدريب المدرسين (نحو ١٧ ٠٠٠ مدرس سنويا) مما يعتبر مناسبا من زاوية تحسين مستوى جودة التعليم الأساسي، وإن كانت الاحتياجات الحالية تفوق كثيراً ما هو متاح حاليا. كما تساند منظمة اليونيسيف برنامجا للترويج للتعليم الأساسي لأبناء البدو في شمال دارفور عن طريق مدرس وأربعة فصول في مدارس متنقلة. وتقدم المنظمة الخيام وتوفر التدريب للمدرسين والمواد التعليمية. وتتولى الحكومة دفع أجور المدرسين في حين تتكفل المجتمعات البدوية بكل المصروفات الأخرى، كالحوافز المخصصة للمدرسين (في شكل رؤوس من الماعز المدرة للبن)، والإمدادات الغذائية للأطفال، والنقل على ظهور الجمال، وشراء الكتب المدرسية وغير ذلك من المواد المدرسية.

٥٤- وتثير عدم قدرة أطفال البدو على مواصلة التعليم الابتدائي فيما بعد الفصل الرابع، بالإضافة إلى إمكانية نسيان ما تعلموه (القراءة والكتابة، والحساب)، الكثير من القلق. وتعتزم الحكومة إنشاء مدارس داخلية أو إيواء أطفال البدو في المدارس الداخلية الحالية. ويحتمل أن تساند الاقتراح منظمة اليونيسيف. ومن المقترح أيضا أن يساند **البرنامج** المدارس الداخلية لأطفال البدو، على أساس تجريبي على أقل تقدير.

٥٥- ووافقت منظمة الصحة العالمية على إدخال التربية الصحية والتغذوية على البرامج التعليمية في المدارس الابتدائية التي يساندها **البرنامج** بالتعاون مع الإدارة المختصة بالعناية بالحدائق والتربية التغذوية في المدارس التابعة لوزارة التعليم. وقد تم توقيع خطاب تفاهم لهذا الغرض في سبتمبر/أيلول عام ١٩٩٩ بين المكاتب القطرية **للبرنامج** ومنظمة الصحة العالمية.

توصية المديرة التنفيذية

٥٦- توصي المديرة التنفيذية المجلس التنفيذي بأن يجيز هذا المشروع.

الملحق الأول

تفاصيل تكاليف المشروع

	الكميات (بالأطنان)	متوسط سعر الطن	القيمة (بالدولارات)
التكاليف التي يتحملها البرنامج			
(أ) تكاليف التشغيل المباشرة			
السلع			
– الذرة البيضاء والدخن	٣٦ ٤٦٧	١٧٠	٦ ١٩٩ ٣٩
– البقول	٦ ٦٥٧	٢٣٠	١ ٥٣١ ١١٠
– الزيت النباتي (مقوى بفيتامين (أ))	٤ ٤١٢	٦٠٠	٢ ٦٤٧ ٢٠٠
– الملح المزود باليود	٦٨٢	١٦٠	١٠٩ ١٢٠
مجموع السلع	٤٨ ٢١٨		١٠ ٤٨٦ ٨٢٠
النقل الخارجي			٩٢١ ٩٣٩
النقل البري			
النقل الداخلي والتخزين والمناولة		١١٧	٥ ٦٤١ ٥٠٦
مجموع النقل البري والتخزين والمناولة			٥ ٦٤١ ٥٠٦
تكاليف التشغيل المباشرة الأخرى			٧٥٠ ٠٠٠
مجموع تكاليف التشغيل المباشرة			١٧ ٨٠٠ ٢٦٥
(ب) مجموع تكاليف الدعم المباشر (أنظر التفاصيل في الملحق الثاني)			١ ٠٩٠ ٠٠٠
(ج) تكاليف الدعم غير المباشر			١ ٤٧٣ ٤٤
مجموع التكاليف التي يتحملها البرنامج			٢٠ ٣٦٣ ٧٠٦

الملحق الثاني

متطلبات الدعم المباشر (بالدولارات)

تكاليف العاملين	
الدوليون	٣٩٦ ٠٠٠
الخبراء الاستشاريون الدوليون والعاملون بموجب اتفاقية الخدمة الخاصة	٥٨ ٠٠٠
الموظفون المحليون والمؤقتون	٢٥٢ ٠٠٠
المجموع الفرعي	٧٠٦ ٠٠٠
خدمات الدعم الفني	
رصد وتقييم المشروع بواسطة البرنامج	٥٠ ٠٠٠
التدريب	٤٨ ٠٠٠
المجموع الفرعي	٩٨ ٠٠٠
السفريات وبدلات الإعاشة	
سفريات عامة	٣٠ ٠٠٠
سفريات داخلية	٣٠ ٠٠٠
المجموع الفرعي	٦٠ ٠٠٠
المصروفات المكتبية	
إيجار المرافق	٧٠ ٠٠٠
المنافع	٥ ٠٠٠
الاتصالات	١١ ٠٠٠
توريدات مكتبية	٥ ٠٠٠
إصلاح المعدات وصيانتها	٥ ٠٠٠
المجموع الفرعي	٩٦ ٠٠٠
تشغيل المركبات	
الوقود والصيانة	٢٥ ٠٠٠
المجموع الفرعي	٢٥ ٠٠٠
المعدات	
السيارات	٧٥ ٠٠٠
أجهزة الحاسوب	١٠ ٠٠٠
المجموع الفرعي	٨٥ ٠٠٠
مصروفات أخرى	
الأمن	٢٠ ٠٠٠
المجموع الفرعي	٢٠ ٠٠٠
مجموع تكاليف الدعم المباشر	١ ٠٩٠ ٠٠٠